حذر من إصدار مراسيم ضرورة تمس المال العام

عبدالكريم الكندري : على الحكومة القيام بإجراءات تضمن نزاهة الانتخابات

■ هنـاك رسـائل يجـب أن تصـل إلـى عـدد مـن المسؤولين وأولهم وزيـر الصحة فيما يخـص الإجـراءات الصحية

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري عددا من الرسائل إلى الحكومة تتعلق بتنظيم العملية الانتخابية المرتقبة، والإجـراءات الصحـية والاحترازية الواجب اتخاذها للحفاظ على صحة المواطنين.

وقال الكندري في تصريح صحفي بمجلس الأمـة، إن هناك رسائل يجب أن تصل إلى عدد من المسؤولين وأولهم وزير الصحة بأن على وزارته أن تكون جاهزة فيما يتعلق بإجراءات الترشيح وإجراءات الانتخاب والتأكد من صلاحية جميع المدارس ومدى توافق جميع الإجـراءات الصحية والطبية والاحترازية ليوم الاقتراع.

وطـالـب وزارة الصحة بالتأكد من زيادة عدد اللجان ووجـود جميع التسهيلات الخاصة بكبار السن وكذلك المواطنين بشكل عام، بالإضافة إلى ضرورة تجهيز المرئيات والإعـلاميـات ونشرها قبل موعد الانتخابات لخلق وعي وثقافة لدى المجتمع بإمكانية أداء واجـب التـصويت من دون الخـوف من العدوى أو الإصابة وحتى يشعر الجميع بالطمأنينة.

وأضاف أن الرسالة الثانية موجـهـة إلـى وزارة الـعـدل بـأنـه أصـبـح مـن الـواجـب تكويت اللجان التي تشرف على الانتخابات وأن تجرى الانتخابات بأياد كويتية، نظرا لوجود شباب وقضاة ووكـلاء نيابة من المواطنين

عبدالكريم الكندري

■ أحذر «الداخلية» من التأثير على الانتخابات خصوصا بعد إعلان فتح باب الترشح وما ورد به من شروط تجافي القانون

■ الشعب في النهاية هو من يراقب الجميع ويراقب السلطات الثلاث وعليه أن يفعل ذلك في الانتخابات

بأعداد كبيرة، مشددا على ضرورة البدء من الآن خلال إعداد الكشوف الانتخابية.

ووجـه الـكـنـدري رسالته الثالثة إلى وزارة الداخلية بتحذيرها من الـتـلاعـب أو الـتـأثـيـر عـلـى الانـتـخـابـات خصوصا بعد أن تم إعلان فتح باب الترشح وما ورد به من شروط تجافي وتخالف القانون وبالتحديد فيما يتعلق بعدم الأخذ برد الاعتبار سواء القضائي أو الـقـانـونـي في الجرائم التي وردت في قانون المسيء.

ورأى أن هذا الأمر يعني أن هناك منعا من الترشح بشكل أبدي وهذا يعد بمثابة مخالفة للدستور لأنه لا يوجد هناك أبدية للعقوبة، محذرا وزارة الداخلية بألا تسعى للتأثير في الانـتـخـابـات وضـرورة تطبيق الـقـانـون بمسطرة واحدة.

وشـدد عـلـى أنـه مـن غير المـقـبـول أن نجـد المرشحين خصوصا الجـدد يحاولون إيصال أفكارهم وأصواتهم لأكبر عدد من الناخبين وفقا لـلإجـراءات الصحية، وفي المقابل هناك نواب سابقون وحـالـيـون ومـرشـحـون يـفـتـتـحـون دواويـنـهـم ولا يلتزمون بالإجراءات الصحية ويتم التغافل عنهم من جانب الحكومة ولا يطبق القانون عليهم.

وطـالـب الـكـنـدري وزارة الداخلية بالتصدي لظاهرة شـراء الأصـوات لا سيما أن الكثير من المـعـلـومـات تملأ الشارع عن وجود محاولات للتلاعب بـإرادة الناخبين وبـالـذات عـن طـريـق شـراء الأصـوات، مطالبا الـوزارة بالتصدي لهذه الظاهرة وعدم التغافل عنها لصالح بعض المرشحين.

وأكـد أن رسالته الرابعة مـوجـهـة إلـى الـحـكـومـة بـتـحـذيـرهـا مـن اسـتـغـلال هذه الفترة بإصدار مراسيم الـضـرورة الـتـي قـد تحمل مساسا بالمواطنين أو المال العام أو التأثير في العملية الانتخابية، مشددا على أنه سيتم التصدي لهذه المراسيم إذا صدرت.

وقـال "وكـأن الحكومة تستغل هذه الفترة لتبدي كل ما تستطيع من أجل التأثير عـلـى الـرأي الـعـام سـواء بـعـدم تطبيق الـقـانـون أو تطبيق القانون بانتقائية أو الاستمرار في التأثير بالرأي العام، ولذلك على المواطنين وهـم صـمـام الأمـان الأول ومصدر السياسة الأساسي والرقيب الأول التنبه لكل ما يحصل".

ووجـه الـكـنـدري رسـالـة إلـى مـؤسـسـات المجـتـمـع المدني وجمعيات النفع العام بـضـرورة الـتـصـدي لجميع التحركات التي تحصل خلال الانتخابات من خلال الوجود والرصد والمقاومة سواء خلال عملية الانتخابات أو حتى في يوم الاقتراع.

وأكد أن الشعب في النهاية هو من يراقب الجميع وهو من يراقب السلطات الثلاث وعليه أن يراقب هذه الانتخابات.

وقال الكندري " إن رسالتي الأخـيـرة هـي رسـالـة شكر توجه لكل الموظفين في مجلس الأمة سواء في الأمانة العامة أو الموظفين في اللجان، وكذلك للإخوة والأخوات الصحفيين الذين تـواجـدوا معنا خلال 4 سـنـوات لتغطية أحداث البرلمان".

وأضـاف "شـكـرا لـهـم لوجودهم الدائم وتغطيتهم الدائمة وتعاونهم الدائم معنا، وفي النهاية يبقى هذا العمل من دون أي قيمة إذا لم ينشر ولـم يتم تحليله ودراسـتـه وهـذا هو ما قام به إخواننا وأخواتنا الصحفيون فلهم منا جزيل الشكر".

وتمنى من الجميع تقييم تجربة الانتخابات الماضية من أجل حسن الاختيار في التجربة المقبلة، مؤكدا أن المسؤولية اليوم كبيرة على الجميع بـأن يـكـون المجلس الـقـادم يعكس حقيقة الرأي الـعـام والـتـمـثـيـل الشعبي الحقيقي وذلـك لا يـكـون إلا باختيار الأصلح والمشاركة في الانتخابات.

جدد رفضه أي توجه حكومي للمساس بجيوب المواطنين

العدساني: نتائج إيجابية لجهود التصدي لقضايا المال العام خلال الفصل التشريعي المنتهي

رياض العدساني

■ اجتهدت في ملف صندوق الموانئ كما أن هناك أشـخـاصًا اجتهدوا أكثر مني به

أكـد الـنـائـب ريـاض العدساني أن جهود التصدي لعدد من القضايا التي تمس المـال العام جـاءت بنتائج إيجابية من خـلال اتخاذ إجـراءات بشأنها وإحالتها إلى جهات التحقيق المعنية، مـجـددًا رفـضـه أي توجه حكومي للمساس بجيوب المواطنين.

وقـال الـعـدسـانـي في تصريح بمجلس الأمة إنه كسر الـرقـم القياسي في الاسـتـجـوابـات وقـدم ١٤ اسـتـجـوابًـا خـلال الفصل التشريعي منها ٩ في دور الانعقاد الرابع بهدف القيام بالدور الرقابي، معتبرًا أنه مهما فعل فإنه يكون مقصرًا بحق الوطن والمواطنين.

وأوضـح أنـه مـن بين القضايا التي تمت متابعتها إيقاف الوثيقة الاقتصادية مرتين، مضيفًا أن "الحكومة الحالية أرادت تطبيق هذه الوثيقة العام الجاري إلا أنـه تـصـدى لها وأوقفها منفردًا بعد أن قدم بشأنها استجوابين.

وتـابـع أن مـن ضمن الـقـضـايـا الـمـالـيـة الـتـي أثارها الكشف عن قضية الايداعات بالأسماء والمبالغ في فبراير من عام ٢٠١٧، مـؤكـدًا أن القضية تمت إحالتها للنيابة بعد التلويح باستجواب وزيري المالية والداخلية السابقين.

وأشـار الـعدسـاني إلى أن من بين القضايا المهمة التي تابعها خلال الفصل الـتـشـريـعـي مـا يخص قـضـيـة بـنـد الـضـيـافـة بـوزارة الـداخـلـيـة كون قضايا الأمـوال العامة لا تسقط بالـتـقـادم، مشيرًا إلى استمرار المتابعة حتى صـدور الحـكـم القضائي بحبس المتعدين على المال العام وإرجاع هذه الأموال مـع الـغـرامـة إلـى خزينة الدولة.

وأوضـح أن متـابـعـة قضايا المـال العام شملت مـصـروفـات الـتـسـلـيـح واليوروفايتر وطائرات الـ (اف ١٨) والـكـراكـال التي بلغت قيمة الصفقة بأكملها نحو ٦ مليارات و٢٠٠ مليون ، منها صفقة اليوروفايتر تصل قيمتها إلى مليارين و٦٠٠ مليون وصفقه الكراكال التي تصل قيمتها إلى مليار يورو أي ما يقارب ٣٥٠ مليون دينار كويتي. وأضـاف أن هذا الملف تمت وقائعه في فترة المجلس الماضي إلا أنه قدم تقريرًا أعده بنفسه مكونًا من ٢٤ صفحة وضمنه في رسالة واردة إلى مجلس الأمة بضرورة تحويل الملف للنيابة وفعلًا تم تحويله.

وقال العدساني إن قضية مدير التأمينات السابق الـذي تعدى على أكثر من مـلـيـار دولار مـن أمـوال المؤسسة العامة للتأمينات وشـوه سمعتها فقد قدم بشأنه رسالة واردة مكونة مـن عـشـر صـفـحـات ذكر فيها الأحداث والإجـراءات المتخذة وما يجب أن يتخذ في هذا الشأن وتم موافقة المجلس عليها.

وأضاف أنه فيما يخص صـفـقـات الإدارة العامة للطيران المـدنـي والأمـور الـتـي تـتـعـلـق بشركتي الإيرباص والبوينغ فهناك حكم بريطاني صدر وذكر فـيـه اسـم دولـة الكويت وقد قدم رسالة واردة من ٢٠ صـفـحـة إلـى مجلس الأمـة الـذي وافـق عليها وتم تحويلها إلـى جهات التحقيق.

وقال العدساني إنه اجتهد في ملف صندوق الموانئ كما أن هناك أشخاصًا اجتهدوا أكـثـر منه فـي هـذا الملف، وأخذ كل المرفقات وقدمها للتأمينات وللموانئ حتى تم تشكيل لجنة تحقيق مكونة من ٧ أعضاء تشرف عليها الفتوى والتشريع وتحويل هذا الملف للنيابة العامة.

وأشـار إلـى أن متابعته الكثير من القضايا المالية التي تتعلق بشبهات غسل أموال أتت بنتائج إيجابية مـا بـيـن حـبـس مـدانـين والـتـحـقـيـق فـي قـضـايـا أخـرى، مضيفًا أن "جميع القضايا الـتـي تـولاهـا تم اتخاذ الإجراءات بشأنها".

بعد أن تم فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية بدءاً من اليوم

«الأثر الرجعي» يثير جدلاً نيابياً وسياسيا ... و«الداخلية» تحسم الجدل

■ هايـف : على الصالـح تصحيـح مـا ورد فـي إعلان الـوزارة للترشـح لمخالفتـه صحيـح القانون

أثار إعلان وزارة الداخلية الخاص بفتح باب الترشح ردود فعل نيابية وسياسية عديدة وتحديدا في الشروط الخاصة بالترشيح ، والتي تنص على ان يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في الذات الإلهية والأنبياء والذات الأميرية .

وكانت نقطة الخلاف تتركز على تطبيق القانون بأثر رجعي أو عدم تطبيقه بأثر رجعي .

في هذا السياق علق النائب محمد هايف في هذا الشأن قائلاً : على وزير الداخلية أنس الصالح تصحيح ما ورد في إعلان وزارة الداخلية للترشح لمخالفته صحيح القانون الذي يمنع الأثر الرجعي.

من جهتها اصدرت الحركة الدستورية الإسلامية بيانا بشأن إعلان وزارة الداخلية الخاص بالترشح لانتخابات مجلس الأمة 2020.

وقد جاء نص البيان كالتالي: "بالإشارة إلى ما جاء في بيان وزارة الداخلية بشأن الترشيح للانتخابات، وتحديدا في الشروط الخاصة بالترشيح، فإن الحركة الدستورية الإسلامية تدعو وزارة الداخلية لتصحيح إعلانها، والذي لم يشر إلى عدم تطبيق القوانين بأثر رجعي، فقانون 2016/27 يجب ألا يطبق بأثر رجعي على من ارتكب هذا الفعل قبل إقرار القانون".

كما أن الفصل بين رد الاعتبار وبين الفقرة الأخيرة يدل دلالة واضحة أن رد الاعتبار لا أثر له وفق ما ورد في بيان لوزارة، مع أن قواعد رد الاعتبار قواعد عامة وتطبق على كل الجرائم.

إننا ندعو الحكومة للنأي عن نهج العزل والإقصاء السياسي، وأن الاستمرار بذات السياسة سيلقي بآثاره السلبية على علاقة المجلس والحكومة القادمين، وعلى الجميع القيام بمسؤولياته لإنهاء حالة الاحتقان السياسي وتفسير القوانين بصورة صحيحة بعيدا عن الأهواء السياسية.

حفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه".

محمد هايف

■ الحـركـة الدستورية : ندعو الحكومة للنأي عن نهج العزل والإقصاء السياسي لما له من آثار سلبية

■ الحمود : قانون الانتخابات يجرم استخدام دور العلم للدعوة للتصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به

وكـانـت وزارة الـداخـلـيـة قد حسـمـت الجـدل حـول شـروط الترشح لانتخابات مجلس الأمة 2020، وردت عـلـى الاتـهـامـات للحكومة بممارسة الإقصاء والعزل السياسي.

وحـدد بيان "الداخلية" ضمن شروط المرشح "ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بـ: أ- الذات الإلهية، ب - الأنبياء ج - الـذات الأمـيـريـة"، وطـالـب المعترضون بأن يكون نص المادة 2 من القانون رقم 27 لسنة 2017 واردا قبل "عبارة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره" وليس بعدها.

على صعيد متصل شدد رئيس جمعية أعـضـاء هيئة التدريس بجامعة الكويت الدكتور إبراهيم الحمود، على ان قانون انتخابات مجلس الأمـة ينص على تجريم استخدام دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، لافتا إلى أن المحاضرات التي تتم عبر المنصات التعليمية تعد كأنها تتم داخل قاعات المحاضرات، وعليه يتعين على جميع أعضاء الهيئة التدريسية توخي الحذر من الوقوع في جرائم الانتخاب التي تصل عقوبتها إلـى الحـبـس لمدة خمس سنوات والغرامة في حال استخدام المنصات الالكترونية للدعوة لمصلحة مرشح معين أو للإضرار به.

وقـال الحـمـود إنـه "وقـد صدر مرسوم الدعوة لانتخابات مجلس الأمـة وبـدأت فـعـلـيـاً الـدعـايـات الانـتـخـابـيـة، وفـي خـضـم نظام التعليم عن بعد من خلال الأونلاين ومن حيث أنه وفقا للمادة (3) من لائحة التعليم عن بعد يعتبر ما يتم من محـاضـرات ودروس من خلال المنصات التعليمية المعتمدة بأنه يتم داخل قاعات المحاضرات والمختبرات وتسري عليه أحكامها، كما تنص المادة (4) من هذه اللائحة بأن تعتبر المنصة التعليمية جزء لا يتجزأ من الحرم الجامعي".

وأضاف: "ومن حيث أن قانون انتخابات مجلس الأمة ينص على تجريم استخدام دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الإضرار به، وهكذا تعتبر الدعاية الانتخابية لأحد المرشحين دعوة للتصويت لمصلحته كما أن انتقاد أحد المرشحين والمساس بأفكاره تعتبر دعوة لعدم التصويت له فهذه دعوة تسبب الإضرار به".

ولفت الحمود إلى أن "المحاضرات التي تتم عبر المنصات التعليمية تعتبر كأنها تتم داخل قاعات المحـاضـرات، كـمـا أن المـنـصـات التعليمية جزء لا يتجزأ من الحرم الجامعي وهذا يعني بأن ما يصدر من تعبير من خلال هذه المنصات يتم في الجامعة أي من داخل دور العلم وفقا للمادة (45) من قانون انتخابات مجلس الأمة رقم (35) لسنة 1962".

وتابع "هكذا فإنه يتعين على جميع أعضاء الهيئة التدريسية توخي الحذر من الوقوع في حرمة جرائم الانتخاب التي تصل عقوبتها إلـى الحـبـس لمـدة خمس سنوات والغرامة التي تصل إلى خمسة آلاف دينار في حال استخدام المنصات الالكترونية للدعوة لمصلحة مرشح معين أو للإضرار به، فوفقاً لنص المـادة (45) من قانون انتخابات مجلس الأمـة تعتبر مـن جـرائـم الانتخاب المغلظة إستخدام دور العلم للدعوة إلى التصويت لمصلحة مرشح معين أو الأضرار به".

وأشار الحمود الى انه "إذا كان من المـفـروض أكـاديـمـيـاً وفلسفياً على أعـضـاء الهيئة التدريسية تنوير المجتمع والرأي العام بأهمية المشاركة في الانتخابات العامة وإختيار ممثلي الأمة أعضاء السلطة التشريعية من ناحية والتعمق في شرح أفكار ورؤى المرشحين لطلبتهم والكافة من ناحية أخرى، فإنه من الـواجـب أن لا يكون هذا العمل موجهاً لشخص معين بذاته أو للاضرار به بحسبان الترشح من الحريات السياسية التي لا يجوز الاعـتـداء عليها مـاديـاً أو معنويا بشكل من الأشكال".

وأضاف "من الملفت للنظر - بحق - أن الشروع في هذه الجريمة يأخذ حكم ارتكابها ويعاقب من يحرض أو يساهم بالمساعدة أو بالإتفاق أو في الاشتراك في تلك الأفعال بالحبس لمدة خمس سنوات وبغرامة قدرها خمسة آلاف دينار كويتي، فالشريك كالفاعل الأصلي".

وأكـد الحـمـود بـأن "جـمـيـع المرشحون متساوون في حقوقهم السياسية وحق الترشح مكفول لكل من تتوافر فيه الشروط والأحكام المـنـصـوص عليها فـي الـدسـتـور وقـانـون الانـتـخـاب"، منوها إننا كأعضاء هيئة تدريسية ندعو إلى اختيار كل من نتوسم فيه خدمته للكويت والمواطن وكل قوي أمين على مصالح الوطن ونضع جميعاً الكـويـت ورفعتها نصب أعيننا وأن تكون مصلحة الوطن سباقة على كل مؤثر آخر مهما كان مهماً بالنسبة لنا.